

الفائدة السلبية آلية نقدية بالبنوك المركزية وثمة محاكاة

وفريضة الزكاة في الإسلام

د. محمد السيد رضوان¹

¹الجامعة الأمريكية المفتوحة – واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب تمثيل القاهرة – جمهورية مصر العربية

dr.mohamedradwan77@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 /7/16 تاريخ القبول: 2022/9/05 تاريخ النشر: 2022/09/30

الملخص :

تلقي هذه الدراسة الضوء على إحدى أبعاد الإعجاز العلمي لفريضة الزكاة في مجال الاقتصاد، هذه الفريضة التي أنزلها الله عز وجل من فوق سبع سماوات وكانت ركن من أركان الإسلام الخمسة وذلك من قبل ألف وأربع مائة عام، وقد فرضها الله عز وجل ضبطاً وشرطاً، جبراً لا اختياراً لحكمة لم تكتمل صورتها في ذهن الباحث إلا عندما لاحت في أفق الاقتصاديات العالمية سياسة مستحدثة لم تكن مطروحة من قبل، وهي قرارات بعض البنوك المركزية الكبرى بفرض آلية الفائدة السلبية بغرض سد الفجوة الادخارية لدعم تمويل الانتعاش الاقتصادي، فجاءت هذه الدراسة لتوضح أن لضوابط وجوب فريضة الزكاة نفس القدرة للوصول إلى نفس الهدف وهو سد الفجوة الساكنة (الادخارية) لدعم تمويل الانتعاش الاقتصادي دون تكاليف فضلاً عن كونها لها اليد الأعلى في التأثير على المال بنوعية النقدي والعيني، لتلثقي وترتقي بذلك على أحدث ما توصل إليه علم الاقتصاد النقدي في تحقيق نفس المغدَى، ولكن بسبق تشريعي يتخطى الزمان والمكان.

¹المؤلف المرسل: محمد السيد رضوان، البريد الإلكتروني: dr.mohamedradwan77@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الزكاة، تفضيل السيولة، الفائدة السلبية، الفجوة الادخارية، الاكتناز.

تصنيف JEL: E58

Abstract:

The study sheds light on one of the dimensions of the scientific miraculous Ness of the obligation of zakat in the field of economics, this obligation that God Almighty sent down from above the seven heavens and was one of the five pillars of Islam, since 1400 years, and God Almighty imposed it with control and condition, by compulsion and not by choice. For a wisdom whose image was not completed in the researcher's mind except when a new policy appeared on the horizons of global economies that was not presented before, which is the decisions of some major central banks to impose a negative interest mechanism in order to bridge the savings gap to support financing economic recovery. So, in this study we will show that the same result can be achieved by Obligation of Zakat to reach the same goal.

JEL classification: E58

1. مقدمة

لا شك في أن الأسواق حالياً تتن تحت ضغط من الأزمة العالمية الراهنة وزحف سريع تجاه حالة معتمة من الركود الاقتصادي العالمي ، والتي لاحت أعراضها في الأفق منذ أواخر عام 2014م، وذلك عندما انخفضت معدلات النمو في اقتصاديات الدول الناشئة على وجه العموم، وفي الصين (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) على وجه الخصوص (والموصوفة بكونها اقتصاديات قاطرة، حيث أنها تقوم بدور جر الأسواق إلى حالة من الانتعاش والرواج كما ويعول عليها في تمويل دعائم النمو في معظم الدول الصناعية الكبرى والمنتجة)، مما أدى بالتتابع إلى انخفاض الطلب على السلع الأولية (المواد الخام) ، الأمر الذي أدخل العديد من الاقتصاديات ذات القوة الضاربة بالعالم في دائرة ضعف الطلب وانخفاض الأسعار، وحدوث حالة من الانكماش وبوادر ركود اقتصادي، ناهيك عن الجائحة الأخيرة (Covid-19)، التي نالت من اقتصاديات العالم ما نالت. (لن نتطرق الدراسة إلى أحداث مشكلة نقص الإمدادات، ومشكلة

الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الوضع الاقتصادي العالمي - حيث أن آثار هذه المشاكل ليست ضمن نطاق هذه الدراسة). في ظل هذا الوضع الاقتصادي العالمي المتراجع" بالإشارة لبداية الأزمة المالية والتراجع والانكماش الاقتصادي ظهر توجه عام من قبل أهم وأكبر البنوك المركزية بالعالم مثل (المركزي الأوربي، المركزي الياباني، بنك الشعب الصيني، المركزي السويسري) في اتباع سياسة التيسير الكمي، وذلك من خلال أثر أسعار الفائدة المتدنية بهدف إحداث حالة من الرواج الاقتصادي.

من أهم الآليات التي استحدثتها البنوك المركزية إقرار ما يسمى "بالفائدة السلبية" على التعاملات المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التابعة، والذي يؤثر بشكل مباشر في خفض سعر الفائدة في التعاملات المتبادلة بين البنوك التابعة بعضها البعض من جانب، وبين البنوك التابعة وعملائها من جانب آخر، والجدير بالذكر أنه في ظل سياسة سعر الفائدة السلبية والتي تستخدمها حديثاً أكبر البنوك المركزية حول العالم، وتحليل ماهيتها ومقارنتها بماهية الزكاة في الدين الإسلامي وتحليل بعض أهداف هذه الفريضة المالية، نجد أن هناك سمة تناغم واتساق بين الفكرين، إلى حد يحتاج إلى الدراسة والبحث. وذلك ارتكازاً على حقيقة أن السياسات النقدية هي أحد آليات التوازن الاقتصادي في الأسواق، ومن أهم سماتها أنها تتمحور حول الفائدة وأسعارها.

1.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى تحليل أسباب تحول بعض أكبر البنوك المركزية بالعالم لرسم نوع جديد من إحدائيات السياسة النقدية وآلياتها، مستهدفة بهذه الآلية ضبط ايقاع المؤشرات الاقتصادية والوصول بها لمعدلاتها المستهدفة، وهي أن الآلية المستحدثة بالبنوك المركزية هي ابتكار ما يسمى بالفائدة السلبية، كما وللدراسة أهداف عدة أخرى وهي بيان ماهية الفائدة السلبية المستحدثة، وقدرتها على تحقيق ما يسمى بالتيسير الكمي، بغية الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة والوصول لمعدل مستهدف من الانتعاش الاقتصادي.

2.1 الأدوات المستخدمة:

الملاحظة والاستقراء - الوصف (توصيف الدراسة بشكل كافي وفي غرض الإيضاح للفكرة الرئيسية).

3.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر اسعار الفائدة محور رئيسي وهام لأدوات السياسة النقدية، كون هذه الأدوات تعمل بمعزل عن آليات المالية الإسلامية فإنها تتسم بالتأخر في تحقيق النتائج المرجوة منها، والدليل على ذلك أن ما خرجت به السياسة النقدية الوضعية من آلية الفائدة السالبة مؤخراً بغرض تمويل الانتعاش الاقتصادي هو نفسه ما جاءت به فريضة الزكاة كآلية مالية إسلامية من قبل ألف وأربعمائة عام، وهو تمويل الانتعاش دون إضافة أعباء على مقدرات المجتمع الاقتصادية. السؤال الرئيسي - هل يمكن للاقتصاد التقليدي أن يجد ضالته في أجدديات الاقتصاد الإسلامي، ويحدث توافق في المفاهيم ومن ثم الآليات المستخدمة لتقليل الفاقد من الوقت والجهد، وتخفيف حدة أو الخلاص منها نهائياً للتقلبات الاقتصادية؟ إذاً هل يمكن تحليل أسباب تحول بعض أكبر البنوك المركزية بالعالم لرسم نوع جديد من إحدائيات السياسة النقدية وآلياتها؟ هل الفائدة السلبية تكفي لتحقيق السيولة المستهدفة؟ أم يمكن إدخال آلية الزكاة بالمعاداة؟

4.1 فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في التوافق والاتساق بين كلا من آلية سعر الفائدة السلبية، وآلية فريضة الزكاة في الإسلام، تعمل كلاً منهما على تحقيق مستوى مقبول من الانتعاش الاقتصادي، دون وجود أعباء على مقدرات المجتمع الاقتصادية.

5.1 الدراسات السابقة:

لم يتوصل الباحث إلى دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة، من حيث ثمة ربط بين هدف تطبيق آلية الفائدة السلبية من ناحية، وتناغمها مع هدف آليات فريضة الزكاة كأداة مالية تشريعية من ناحية أخرى، في تمويل الاستثمار ودعم التنمية.

2. مفهوم الفائدة وأهم النظريات المفسرة:

1.2 الفائدة بين المفهوم والأثار المترتبة عليها:

1.1.2 مفهوم الفائدة:

سعر الفائدة "ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة (ويكيبيديا، 2020)، ويرى الباحث أن مفهوم الفائدة هو "أداة قياس لكلفة النقد عند تداخل عامل الزمن"، فسعر الفائدة

لا يخرج عن كونه سعر الأموال، أو كلفة استئجار المال، وكون الفائدة أداة قياس للكلفة، فلا بد من أن يكون لها سعر، يتحدد باتفاق المتعاقدين.

2.1.2 أسعار الفائدة وأثرها على الاقتصاد الكلي:

يُزيد سعر الفائدة المرتفع من كلفة رأس المال "التمويل"، فيؤثر ذلك سلباً على قطاعات البنية الاقتصادية، حيث ينخفض معدل الطلب الكلي ومن ثم الاستهلاك، الاستثمار، فالنتج المحلي الإجمالي، لكن من ناحية أخرى فإن زيادة سعر الفائدة قد تكون وسيلة لتخفيف حدة الضغط التضخمي، أما في أوقات الانكماش قد يكون أحياناً خفض سعر الفائدة بمثابة ملاذ مهم وأولي بالنسبة لأصحاب القرار السيادي للنجاة من شبح الركود. كما وللعملة دور فعال، بل وإن جاز القول فإن لها عامل السحر في هذه المنظومة، فمثلاً أثناء الأزمة المالية عام 2007م، وعندما كان هناك ضرورة لخفض سعر الفائدة لم يستطيع أيّاً من الكبار الثلاثة "الفدرالي الأمريكي، والأوربي، والبريطاني" أن يأخذ قرار خفض منفرداً وحده نظراً لخطورة حركة رؤوس الأموال الحرة والساخنة، فأى قرار أحادي الجانب يتم اتخاذه، مؤداه تيارات من رؤوس الأموال داخلية أو خارجية مؤثرة سلباً أو إيجاباً على الأطراف ذات العلاقة" وندلل على ذلك بما حدث في وقت ليس ببعيد بين عامي 2014، 2016م عندما تباطأت وتيرة النمو لدى ثاني أكبر اقتصاد في العالم "الصين"، فدعا ذلك صناع السياسة النقدية بالمركزي الصيني لخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد، ولكن على التوازي وفي توقيت متقارب قام الفدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة على الدولار 25 نقطة أساس، مما أدى لوجود ظاهرة نزوح ملحوظة لرؤوس أموال من الصين نظراً لانخفاض سعر الفائدة، بما للمنطقة الدافئة ذات "الفائدة المرتفعة" مما ضاعف الأثر السلبي على اقتصاديات الصين التي تُعد بدورها المستهلك الأول للمادة الخام على مستوى العالم، وبالطبع لم يتوقف الأثر السلبي عند هذا الحد، وذلك لتبعات متغير العملة، فانخفاض الصين لاستهلاك المواد الخام نظراً لتباطؤ وتيرة النمو من جهة، وهروب رؤوس الأموال من جهة أخرى، أثر سلباً على الموازين التجارية للدول المصدرة للمواد الأولية، حيث انخفضت لديها معدلات التشغيل والدخل والأنفاق (الاقتصادية، 2016).

3.1.2 أثر منظومة الفائدة وأسعارها على المناخ الاقتصادي العام من وجهة نظر

الباحث:

عند التأمل في مفهوم ومغذى فكرة "الفائدة" نجدها محيرة ومعقدة لحد بعيد، تتداخل في إحدائياتها عوامل عدة تأثيراً وتأثراً، وكون علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية يتأثر بصورة مباشرة بتعدد توجهات وسلوك الأفراد وتغيراتها المستمرة، فمن باب أولى أن تكون الفائدة من أول المتأثرين بهذه الخواص، لذا كان لزاماً عند تحليل فكرة الفائدة وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية أن يؤخذ بعين الاعتبار هذه الخواص المتغيرة وغير النمطية، على عكس العلوم البحتة، والتي تركز في متغيراتها على خواص ثابتة ونمطية، وفي حقيقة الأمر فإن آلية الفائدة من المواضيع التي احتلت حيز ليس بالقليل من اهتمام الباحث، وأثارت لديه العديد من التساؤلات، ومنها، هل الفائدة كونها ثمن نظير الإقراض بغرض الاستثمار حرام شرعاً؟ وهل تتلخص حرمتها في كونها زيادة ثابتة تم الاتفاق عليها سلفاً دون النظر للعائد من استخدام رأس المال ذاته في الاستثمار؟، وإذا لم يتم إقرار فائدة نظير اقتراض المال فهل يجب تنازل صاحب رأس المال عن رصيده من المال لغيره ليقوم باستثماره دون أن يتحصل هو على مقابل نظير أثر عامل الزمن عليه؟ أم أننا سنجد في منتجات المالية الإسلامية ضاللتنا؟ هل منتجات التمويل الإسلامية أوجدت لنا البديل؟ وهل البديل كافي لروي ظمء رؤوس الأموال المتعطشة للاستثمار والربح؟ وهل حلول المالية الإسلامية تلائم فعلياً حجم ومرونة سوق الأعمال وحساسيته للتغير المستمر؟ تتداخل منظومة الفائدة وترتكز عليها أبعاد عناصر الاقتصاد، فنلاحظ مثلاً، أن معظم الاحتياطي من النقد الأجنبي الخاص بالدول الإسلامية يتم استثماره في صناديق سيادية أو استثمارية، تعمل بأكملها ضمن نطاق أو منظومة الفائدة ويتم ادخال حصيلتها ضمن عائدات الدولة التي يتم الإنفاق منها كمصدر من مصادر الدخل القومي. كما أن معظم ما يتم استيراده من سلع غذائية ومواد خام صناعية تدخل ضمن نسيج المجتمع من عناصر غذائية وصناعية وغير ذلك، يتم بيعها وشراؤها من البورصات السلعية، والتي تعتمد أساساً على عقود المشتقات المالية "كالعقود الآجلة وعقود المستقبلات، وعقود الخيارات" التي يتم تسعيرها بناءً على متوسطات أسعار الفائدة السائدة بالسوق كمؤشر عام. أما فيما يخص منتجات التمويل الإسلامية وبنظرة مجردة، فهي الأخرى تعتمد في تسعيرها على أسعار الفائدة، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المؤسسات المالية تعمل ضمن نطاق مالي سواء إقليمي أو عالمي، لا تستطيع أن تستقل عنه، ولا تملك القدرة للخروج بعيداً عن مجاله المغناطيسي، فهامش ربح المنتج المالي الإسلامي يتحدد "قولاً واحداً" حسب معدلات الفائدة السائدة والتي تقرها البنوك

المركزية، وعلى الترتيب فإن البنك المركزي يراعي عند تحديد هذه، النسبة معدلات أسعار الفائدة السائدة بالبنوك المركزية العالمية " الليبور"، وهكذا فإن المنظومة المالية بأثرها تدور في فلك نظام أساسي يسمى " الفائدة ". فحري بنا أن نعترف بهذه الحقيقة، ولا نزلق بأعيننا من يتعاملون بنظام سعر الفائدة، على أنهم ليسوا من متبعي الشريعة الإسلامية، ونتعالى بآليات الاقتصاد الإسلامي كونه ينفرد بمنتجات مالية تأبى التعامل بنظام الفائدة، وعليه فإن الباحث يرى أن علينا إعادة النظر مرة أخرى في هذه القضية أما فيما يخص منتجات التمويل الإسلامية وبنظرة مجردة، فهي الأخرى تعتمد في تسعيرها على أسعار الفائدة، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المؤسسات المالية تعمل ضمن نطاق مالي سواء إقليمي أو عالمي، لا تستطيع أن تستقل عنه، ولا تملك القدرة للخروج بعيداً عن مجاله المغناطيسي، فهامش ربح المنتج المالي الإسلامي يتحدد "قولاً واحداً" حسب معدلات الفائدة السائدة والتي تقرها البنوك المركزية، وعلى الترتيب فإن البنك المركزي يراعي عند تحديد هذه، النسبة معدلات أسعار الفائدة السائدة بالبنوك المركزية العالمية " الليبور"، وهكذا فإن المنظومة المالية بأثرها تدور في فلك نظام أساسي يسمى " الفائدة ". فحري بنا أن نعترف بهذه الحقيقة، ولا نزلق بأعيننا من يتعاملون بنظام سعر الفائدة، على أنهم ليسوا من متبعي الشريعة الإسلامية، ونتعالى بآليات الاقتصاد الإسلامي كونه ينفرد بمنتجات مالية تأبى التعامل بنظام الفائدة، وعليه فإن الباحث يرى أن علينا إعادة النظر في هذه القضية.

هذا وعلى جانب آخر فإن للباحث وجهة نظر فما يخص مفهوم سعر الفائدة الثابت، والهدف هو استنتاج سعر الفائدة الحقيقي دون أن يتأثر بأي متغيرات، وذلك لوضع إجابة لسؤال يمكن طرحه في هذا الصدد " هل معدل الفائدة الحقيقي (معدل الفائدة الثابت) هو معدل ثابت فعلاً أم أنه متغير ضمناً؟ وللإجابة على هذا السؤال علينا الاستعانة بالمعادلة التالية:

$$\text{سعر الفائدة الحقيقي} = \text{سعر الفائدة الاسمي السائد بالسوق} - \text{معدل التضخم}$$

نعني بذلك أن معدل الفائدة الحقيقي هو معدل ثابت في ظاهره، لكنه متغير بتغير معدل التضخم الذي يتحدد حسب الوضع الاقتصادي.

الباحث لا يهاجم أبعاد النظام المالي الإسلامي في حقيقة الأمر، ولكنه لا يريد أن يكون ممن يستاق وراء العناوين المبهرة دون تدقيق الحقائق، ودعنا نفرق بين أمرين في غاية الأهمية، الأول هو نظام الفائدة، أما الثاني فهو ممارسات المؤسسات المالية التقليدية، فنظام الفائدة محور هام للسياسات النقدية، يستخدم كأداة لضبط إيقاع الاقتصاد ككل في ظروف اقتصادية معينة. أما كون المؤسسات المالية التقليدية برمتها من "بنوك، شركات تأمين، صناديق استثمار، أسواق مال، وغير ذلك"، تقوم بممارسات غير أخلاقية عند استخدامها لمفهوم سعر الفائدة، فهذا شيء آخر، فالأمر يحتاج إلى نظرة عن كثب. والباحث على وعي كامل بأن إتاحة الفرصة لمزيد من الدراسة والتحليل في هذا الخصوص أمر ليس بالسهل ولكنه أيضاً ليس بالمستحيل. فالابتعاد بالمنظومة العامة للفكر الإسلامي والنأي عن قضايا العصر ومستحدثاته وتحدياته من طرف فقهاء المالية الإسلامية يوحي بتوطن الوعي خارج الزمن وعدم الإحساس بحجم التحدي والهوى في المنسوب الحضاري بين شرقنا النامي والغرب المتقدم، فلا مجال هنا ولا مساحة يمكن اتاحتها لرؤية متجزئة للاستثمار الفاعل والمرن، والذي نحن في حاجة ماسة لتطوير أدواته ودراسة مفرداته بتفهم تام للخروج من دائرة التأخر التنموي والاقتصادي الذي طال ملازمته لنا. وإلا فبماذا نفسر نجاح النظام الرأسمالي الغربي المعتمد على نظام الفائدة، إلا أنه يتضمن في جزئياته فكر مالي ملائم لمتطلبات المناخ الاقتصادي العام، ولا عيب في أن الأمر يحتاج منا في البداية لنظرة عن كثب. ولا شك في أن العالم يشقى في ظل اقتصاديات الربا، فضلاً على اقتصاديات تجارة الديون، وهذا ما نرفضه، وندرجه ضمن الممارسات الأخلاقية، ولكن مالا يدرك كله لا يترك كله، فعلياً واجب ألا نترك الساحة سانحة للمرابين وتجار الديون بملكون السطوة والسيطرة على مقدراتنا. وحاجتي هي التفرقة بين الفكرة في حد ذاتها من طرف، والممارسات التي تدور حولها من طرف آخر، فهذا أمر، وذاك أمر آخر. كما أود الإشارة إلى كلمة للدكتور. حسن جابر، لاقت استحسان الباحث "عند مراجعة آيات الربا الإحدى عشر، ومتابعة سياقاتها تتكشف حقائق هامة، فالآية 39 من الروم جاءت في سياق الحديث عن الرزق والإنفاق على ذوي القربى والمساكين وأبناء السبيل، أما الآية نفسها فتد في صيغة مقارنة بين الربا والزكاة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ذلك النوع من القروض والإنفاق الذي يحجب العطاء عن الفقراء والمساكين، ومؤدى ذلك حرمة القروض التي تعطي لهؤلاء وتزيد فقرهم فقراً ويؤسهم بؤساً، وهي ليست في مورد الحديث عن الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال، والبون

شاسع بين التكافل الاجتماعي والإنفاق على المعوزين وزوي القربي، وبين القروض التي تعطى للميسورين لتنمية رؤوس الأموال، وتحريك الاقتصاد ومضاعفة الإنتاج، وإذا تابعنا التقصي عن المعنى في الآيات الأخرى التي وردت فيها لفظة الربا في سورة البقرة، جاءت في سياق واحد، من الآية 260 حتى الآية 280، هو سياق الحديث عن الإنفاق في سبيل الله، واعتبار الربا من أعظم العوامل المؤدية لانسداد باب الإنفاق، الأمر الذي يؤيد البعد الأخلاقي لحرمه الربا، دون أن يشير من قريب أو بعيد لعامل الاستثمار والاقتراض بهدف التجارة وتنمية رأس المال، الذي لم يميزه الفقهاء وأدراجوه في خانة الربا المحرم، مما أحدث إرباكاً في حركة الرساميل، حرمت المسلمين من إمكانيات التسليم للمدخرات في حقل التنمية" (جابر، 2016، صفحة 101).

على صعيد آخر - يقول الله عز وجل في كتابه العزيز في سورة هود {قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ} سورة هود الآية (87).

فإن الباحث لديه قناعة بأن الاقتصاد الإسلامي يعني في أساس الأمر بوظيفة إخضاع أي معاملة حيث ميزان الشريعة الإسلامية، فيما جازت أو لا تجوز أو أن بما خلاف يجب تدارسه والخروج منه بنتيجة أقرب ما تكون للصحة، والدليل على ذلك أن الله في هذه الآية الكريمة يبين لنا أنه لم يرضى من قوم نبي الله شعيب عليه السلام (قوم مدين) أن تطلق لأيديهم العنان في أن يفعلوا في أموالهم ما يحلو لهم أن يفعلوه، وأن هناك حدود وشروط وقيود على استخدام المال في التشغيل والربح وأهمها تحقيق النفع لهم ولمن يتعاملون معهم وتقييد الظلم وأكل أموال الناس بالباطل. لذا فإن تهذيب المعاملات المالية من شرع الله عز وجل، وإخضاع المعاملات المالية لميزان الفقه والشريعة الإسلامية هو لب الخير والفلاح، وعليه فإن إخضاع آليات الاقتصاد الوضعي حيث ميزان الفقه الإسلامي شيء لازم في رأي الباحث، وتطوير هذه الآليات إلى حيث النفع العام والشامل دون إجحاف أياً من الأطراف يراه الباحث شيء واجب، وعليه فإن منظومة سعر الفائدة إذا تم تهذيبها بما لا يدع مجالاً للشك في إيصال الحق لمستحقيه واستخدامها كأداة بناء وليس معول هدم فهذا يتفق والإصلاح في الأرض، والدليل على ذلك فإن نفس الأداة أو الآلية التي نتكلم عنها وتم قتلها بحثاً في أدبيات علم الاقتصاد الوضعي والإسلامي هي ذاتها كانت أداة عقاب لأصحاب رؤوس الأموال العاطلة، وتم استخدامها بمعدل سالب لضخ حجم السيولة المتاحة في قنوات الاقتصاد التشغيلية، فأصبح الأخذ عطاء، والعطاء

أخذ، فقط عندما تم النظر من طرف اصحاب القرار السيادي بالبنوك المركزية للمنفعة والحكمة، ولا شك في أن الحكمة هي ضالة المؤمن، لذا وجب البحث عنها. من هذا المنطلق تبلور رأي الباحث في قضية الفائدة، وتشكلت لب هذه الدراسة كما سيأتي بيانه في جينه، ولكن في عجلة سريعة فإن آلية سعر الفائدة تم تطويرها بما يتواءم مع أجدديات علم الاقتصاد الإسلامي، بل وزاد عنه في تطور مستحدث وعلى عكس كل التوقعات، وذلك عندما تقدم أصحاب القرار السيادي النقدي بكبرى البنوك المركزية العالمية بفكرة أن تكون أسعار ومعدلات الفائدة معكوسة (سالبة)، بهدف استخدامها كأداة بناء في دعم وتمويل الانتعاش الاقتصادي ورفع من كيوته بدلاً من استخدامها كمعول هدم، ولا شك في أن هذا التوجه لم يكن ليحدث إلا لكونهم (أصحاب القرار السيادي) يروا أن سعر الفائدة عنصر فاعل في البناء الاقتصادي، فضلاً على أن الجديد في الأمر أن هذا التطور والتحول الكبير في استخدام سعر الفائدة السالب بغرض تمويل الانتعاش يحاكي تماماً إحدى أهم أهداف أدوات السياسة المالية في الإسلام وهي فريضة الزكاة.

2.2 النظريات المفسرة لآلية سعر الفائدة:

من اهم النظريات التي اهتمت بتفسير آلية سعر الفائدة هي النظرية الكينزية بالتركيز على سعر الفائدة " تفضيل السيولة"، وذلك من خلال:

أ- النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود "لجون ماينارد كينز" حيث ترى هذه النظرية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظيف (التشغيل) الكامل. كما وترفض النظرية قانون ساي، بأن زيادة الادخار يقابله بنفس القدر زيادة في الاستثمار كما تؤكد النظرية أن كلا من الادخار والاستثمار يحدثان لدوافع مختلفة، فدوافع الادخار "الاحتياط" ودوافع الاستثمار "الربح"، وأن "الادخار هو دالة في الدخل، وليس دالة في سعر الفائدة" (سليمان، 1979)

ب- الفائدة عند "كينز" ليست ثمناً للامتناع عن الاستهلاك، ولكن ثمناً للتخلي عن السيولة إن عرض النقود متغير تتحدد مستوياته من خلال السلطات النقدية وليس بسعر الفائدة. أي أن عرض النقود عند "كينز" منعدم المرونة لسعر الفائدة.

و- "منطقة فح السيولة"، فيها يكون سعر الفائدة في أدنى مستوياته، وأسعار السندات والأصول المالية وصلت لذروتها، والجميع يتربح حدوث تصحيح الأسعار. لذا فإن انخفاض سعر الفائدة هنا غير مؤثر في قرار الاستثمار.

ز- قدم "كينز" أول مقارنة ممنهجة لسياسات الحكومة تجاه الاقتصاد الكلي، بحيث تستطيع التدخل للتخفيف من حدة الكساد بدعم الطلب الكلي. وأن الإنفاق الاستراتيجي للحكومة قد يحفز كل من الاستهلاك والاستثمار ويساعد على الحد من البطالة.

3. تمويل الانتعاش الاقتصادي ودور الفائدة السلبية في دعمه:

1.3 الفائدة السلبية - ماهيتها والبنوك المركزية المطبقة لها، وأثارها:

1.1.3 مفهوم الفائدة السلبية:

صاغ الباحث تعريف للفائدة السلبية (سياسة دفع للسيولة داخل الأسواق كونها فائدة طبيعتها أقل من الصفر ولا تساويه، يدفعها المودع أو الدائن إلى المودع إليه أو المدين نظير إيداعاته النقدية، وذلك بمقدار سعر الفائدة السالب السائد والذي يقرره البنك المركزي ذاته)؛ ومنه يتضح أن الفائدة السلبية عكست بشكل كامل المفهوم التقليدي السائد للفائدة.

2.1.3 البنوك المركزية المطبقة لسعر الفائدة السلبية ومعدلاتها: (العين، 2020)

- جاء البنك المركزي الأوروبي بإقرار سعر فائدة سالب على الإيداع -0.5%، وفائدة على إعادة التمويل عند (صفر%)".

- استحدث المصرف الوطني "المركزي" السويسري الفائدة السلبية في يناير 2015م على حسابات الادخار، وذلك باقتطاع فائدة سلبية بنسبة -0.75%، حيث تعد واحدة من أعلى معدلات الفائدة السلبية في العالم. انتقالاً للأثر النقدي الذي تسببت فيه الفائدة السلبية، وتعويضاً عما تدفعه المصارف لبنوكها المركزية، فقد طبقت بعض البنوك سعر الفائدة السليبي على عملائها، وذلك مثل ما حدث في بنك "الترناتيف" حيث قام البنك بتطبيق فائدة بواقع -0.125% (الاقتصادية، 2016، الصفحات 16-18)، على الحسابات الجارية للمعاملات المالية الخاصة، كما وفرضت بنوك أخرى سعر فائدة سليبي قدر بواقع -0.75%. كما أن الجدول رقم 1 يوضح أهم البنوك المركزية عالمياً سواء التي قررت فرض سياسة سعر الفائدة السالب أو لم تطبقها بعد، وبيان الفارق بين بعض أسعار الفائدة قبل وبعد تطبيق السياسة،

لتوضيح حجم الانخفاض في أسعار الفائدة لكل كيان على حدي، ويوضح الجدول موعدا الاجتماع التالي (في سنة استقصاء البيانات 2020م) لمسئولي كل بنك للنظر في تغيير سعر الفائدة الجاري من عدمه.

-	البنك المركزي الأوروبي	معدل الفائدة -5%
-	البنك المركزي السويدي	معدل الفائدة -25%
-	البنك المركزي السويسري	معدل الفائدة -75%
-	البنك المركزي الدنماركي	معدل الفائدة -75%
-	البنك المركزي الياباني	معدل الفائدة -10%

الجدول 1: (يوضح أهم البنوك المركزية التي فرضت سعر الفائدة السالبة)

بيان البنوك المركزية	م. الفائدة في 2020م	الاجتماع التالي 2020م	آخر تغيير 2020م
البنك الاحتياطي الأسترالي	0.25 %	Oct 6	Mar 19, 2020
البنك الاحتياطي الفيدرالي	0.25 %	Sep 16	Mar 15, 2020
البنك الوطني السويسري	-0.75 %	Sep 24	Jan 15, 2015
البنك المركزي الأوروبي	-0.5 %	Oct 29	Mar 10, 2016
البنك المركزي الياباني	-0.1 %	Sep 17	Jan 29, 2016
البنوك المركزية ثابتة المعدل منذ 3 سنوات دون تغيير	م. الفائدة الحالية	المعدل السابق	آخر تغيير
اليابان	-0.10%	-0.10%	7-29-2016
سويسرا	-0.75%	-0.75%	1-15-2015
الدنمارك	-0.75%	-0.50%	2-5-2015
السويد	0%00.	%25-0.	9-22-2019

بنوك يزال سعرها سالب 2022	معدل الفائدة الحالية	المعدل السابق	آخر تغيير
اليابان - لم يتغير سعر الفائدة	-0.10%	-0.10%	21 يوليو 2022

سويسرا - لم يتغير سعر الفائدة	-0.25%	-0.75%	16 يونيو 2022
الدنمارك - لم يتغير سعر الفائدة	-0.10%	-0.60%	يوليو 2022

المصدر: موقع FXStreet، الشبكة العنكبوتية،
<http://ar.fxstreet.com/economic-calendar/interest-rates-table> تاريخ
 الدخول 18-3-2017م. لدول اليابان وسويسرا والدنمارك والسويد، وتاريخ الدخول الثاني
 للتحديث 14 سبتمبر 2020م لدول أمريكا الشمالية والاتحادات،
<https://ar.tradingeconomics.com/sweden/interest-rate>
 14-9-2020م - للتحديث مواقع أسعار الفائدة - تاريخ الدخول 4 سبتمبر 2022
<https://ar.tradingeconomics.com/denmark/interest-rate>
3.1.3 الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، ملامح واحداثيات:

في البداية يود الباحث الفصل بين الوضع الاقتصادي العالمي الراهن ونقصد بذلك
 أزمة كورونا وأزمة نقص الإمدادات وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية هذا من جانب - (وهي
 خارج نطاق هذه الدراسة ولكن لن ينعنا ذلك من التلويح لبعض من تداعياتها ذات العلاقة
 وهذه الدراسة)، وعلى الجانب الآخر - الأزمة الاقتصادية السابقة عليها مباشرة والتي كانت
 شرارة البداية لها في عام 2007م (أزمة الرهن العقاري) وما تلاها من تبعات مستمرة حتى مطلع
 عام 2022م، (وذلك قبل جنوح الفدرالي الأمريكي إلى تشديد السياسة النقدية) وجاءت
 مضاعفاتها في صورة انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي لكافة الاقتصاديات الناشئة،
 وضعف الطلب وحنوح هذه الاقتصاديات نحو حالة من الانكماش الاقتصادي، لذا فنطاق
 دراستنا سينصرف على بعض من أهم تداعيات هذه الأزمة.

4.1.3 الغرض من تطبيق آلية الفائدة السلبية وأثره في تحقيق الانتعاش الاقتصادي:

يعد الانتعاش الاقتصادي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، تأتي دائماً في أعقاب
 الانكماش أو الركود الاقتصادي (على اختلاف مفهوم كلاً منهما)، يبدأ فيها الاقتصاد فترة من
 النقاهة ويأخذ في التعافي تدريجياً والعودة لمستوياته الطبيعية من الإنتاج، والعمالة، ومعدلات
 تضخم مستهدفة، ومعدلات نمو متصاعدة، هذا فضلاً عن عموم التفاوض بين أصحاب رؤوس

الأموال وعلى مستوى الأفراد عامة، فترتفع معدلات الإنفاق بنوعيه الاستثماري والاستهلاكي، ويتعافى مستوى الطلب الكلي. واستناداً على ذلك فإن صناع القرار يستخدمون آلية "الفائدة السلبية" المبتكرة في تحقيق حالة من الانتعاش الاقتصادي. لكن من الضروري أن ندرك أن لكل بنك مركزي هدف، قد يكون مغاير عن نظيره من البنوك المركزية الأخرى في تطبيقه لآلية الفائدة السلبية وسوف نعرض ذلك في نقاط محددة.

- المركزي الدنمارك - جاءت مكافحة البطالة، وتخفيض الاستثمار، على رأس الأسباب التي دعت لفرض آلية الفائدة السلبية.

- المركزي السويدي - تخفيض الاستثمار والتشغيل

- المركزي الأوروبي - فكان الهدف هو مكافحة الانكماش الاقتصادي.

- المركزي الياباني - هدفه الرئيسي من سياسة الفائدة السلبية هو تشجيع الاستثمار والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المركزي السويسري - كان الهدف الرئيسي هو تخفيض قيمة عملتها المحلية والحد من قوته.

3. 2 الفائدة السلبية ودلالاتها في سد الفجوة الادخارية، ودعم الاستثمار:

3.1.2.3 الفجوة الادخارية ما بين " الادخار، والاستثمار:

أثر المضاعف هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية التي تقود في النهاية إلى زيادة أكبر لمجموعة تابعة من المتغيرات. أما مضاعف الإنفاق الاستثماري، وهو "معامل عددي يوضح عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل القومي نتيجة تغير الاستثمار بوحدة واحدة". (سلامة، صفحة 9) "والإنفاق الاستثماري يحتل مكانة استراتيجية في نظرية الدخل والتشغيل، فهو لا يمثل جزءاً هاماً في الطلب الكلي فحسب، وإنما هو أيضاً مصدر التوسع في الطاقة الإنتاجية" (سليمان، 1979، الصفحات 188-221)، وبيان أثر مضاعف "الإنفاق الاستثماري" على المتغيرات الاقتصادية "الادخار، والاستثمار" هام جداً، ودور الفائدة السلبية كآلية مبتكرة للسياسة النقدية في تقليص الفجوة بين الحجم الكلي للاستثمار إلى الحجم الكلي للادخار، والهدف هو وقف نزيف الفاقد من التكوين الرأسمالي الاستثماري المستهدف استخدامه في إعادة دورة التشغيل والإنتاج داخل الاقتصاد، وضمان عدم بقائه في صورة عاطلة، فإذا ما اتفقنا على أن التغيرات في مستوى الدخل قد ترجع إلى أثر

مضاعف الإنفاق، حيث أن زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري الأولى تؤدي لرفع حجم ومستوى الدخل "في صورة أجور نظير العمل، وريع نظير الأرض، وأرباح نظير مساهمة رأس المال"، وزيادة الدخل تؤثر بالتبعية على زيادة حجم الاستهلاك من طرف، وزيادة حجم الادخار من طرف آخر، ويصف الباحث الادخار بأنه "الرصيد الرأسمالي التراكمي للاقتصاد"، وهو بيت القصيد في هذا الجزء من الدراسة، والهدف هو توظيفه كاملاً في الاستثمار دون فاقد، بالاستثمار الصافي بإضافة أصول إنتاجية جديدة، أو الاستثمار المعاد هيكلته وإحلاله".

"ولا شك في أن تسرب جزء يعتد به من موارد المجتمع في صورة الفجوة الساكنة "اكتناز" أو استثمار سلبي، يؤدي للتقليل من حركة التدفق الدائري للدخل، فيولد معدل نمو أقل عما إذا تم دفعه للتداول"، وأن ما أسس له "جون كينز" بأن الادخار دالة في الدخل، وتوصيف النظرية لخطورة الفجوة الساكنة بين الادخار، والاستثمار، وهو حجم الادخار الذي يتسرب من الاشتراك في الاستثمار، وقد تم توصيف الفجوة الساكنة بأنها "جزء من الدخل القومي يتم الاحتفاظ به في صورة عاطلة دون إشراكه في الدورة الاقتصادية" (شحاته، 1983، صفحة 26). وهو ما انتبه له واضعي السياسات النقدية، وقاموا بإقرار سعر الفائدة السالب بغرض معاقبة منبع هذه التسريبات وإعادة ضخها بشكل قوي وحازم بالمنظومة الاقتصادية "الدورة الاقتصادية. وفي التصور التالي لتدفق المتغيرات الاقتصادية تم تحديد وزن نسبي لكل عنصر فيه لبيان أثر المضاعف في صورة رقمية، وتوضيح أثر المفقود من عنصر الادخار، كفجوة الساكنة، لتقريب الصورة المستهدف إيضاها.

2.2.3 قرار الاستثمار:

الاستثمار هو "إضافة وحدة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج بالفترة التالية" (الدين، 1982، صفحة 347)، كما أن قرار الاستثمار والإنتاج في الاقتصاديات الرأسمالية يتوقف على مستوى ما يمكن تحقيقه من أرباح، ويتم قياس ذلك اقتصادياً بمعيار "معدل العائد على الاستثمار ومن بد أن يتوافر شرط ارتفاع حصة الإيراد عن التكاليف، ووصول الفارق إلى أعلى نقطة يمكن تحقيقها بالقياس مع ما يسمى "بنقطة تعظيم الربحية". بالاقتصاد الرأسمالي يترتب قرار الاستثمار على الربحية الحدية لرأس المال، فهناك مقارنة تتم بين كلاً من الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة باعتبار سعر الفائدة هنا بمثابة "تكلفة الفرصة البديلة"، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق

فيغذي هذا الوضع بأن قرار الاستثمار وزيادة حجمه هو القرار الصحيح، لأنه يعني أن السوق قادر على استيعاب المزيد من الاستثمارات المضافة لتتساوى الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة السائد".

3.2.3 الدلالات الإيجابية لأثر الفائدة السلبية على قرار الاستثمار:

-الاستمرار في الانتاج والتشغيل طالما أن المعدل الحدي للربح صفر% أو أكثر. إذا كان القرار الاستثماري يتم اتخاذه بناءً على قياس الكفاية الحدية لرأس المال، ومقارنتها بمعدل سعر الفائدة السائد "كتكلفة للفرصة البديلة" ففي حال تم تخفيض سعر الفائدة إلى نسبة سالبة، فإن أصحاب رؤوس الأموال سيتخذون القرار بالاستثمار، طالما أن الربح المتوقع أعلى من الصفر.
-الطلب على الاستثمار يستمر وقت الأزمات الاقتصادية بفضل أثر سعر الفائدة السالب. أثناء الازمات الاقتصادية، فإن الطلب على الاستثمار يستمر بفضل سياسة الفائدة السلبية، حتى ولو انخفض معدل الربح الصافي المتوقع إلى الصفر، بل إن الطلب يستمر ولو انخفض هذا المعدل إلى حد السالب، طالما أن هذا الحد يزيد على نسبة الفائدة السلبية. لأن المعدل الحدي المتوقع للربح أكبر من سعر الفائدة السالب.

-ترسيخ قاعدة كون الاقتصاد النقدي والاقتصاد المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي. الأصل أن يكون الاقتصاد المالي والنقدي في خدمة الاقتصاد الإنتاجي، ولكن في ظل سعر الفائدة المرتفع تقلص كثيراً فرص انطلاقة بسبب انخفاض العائد منه.

4. اقتصاديات فريضة الزكاة - التقارب في الغاية وآلية الفائدة السلبية:

1. 4 فريضة الزكاة ودلالاتها في سد الفجوة الادخارية، ودعم الاستثمار:

فريضة الزكاة وسد الفجوة الادخارية (محاكية الاكتناز): مفهوم الاكتناز يتسق ومفهوم الفجوة الساكنة، وسيتم تناوله من محاور ثلاثة:

1.1.4 توصيف آفة الاكتناز:

الاكتناز يؤدي لعجز الجهاز الإنتاجي القومي عن الوصول لأفضل مستوياته مع وجود هذه الآفة، ولن يتمكن الاقتصاد من الانتقال نقطة أعلى على منحنى الإنتاج لأن أي نقطة على منحنى الإنتاج الواحد تعني حدود وامكانيات محددة في الإنتاج، والانتقال إلى منحنى إنتاجي

أعلى يتطلب زيادة في حجم وقيم عناصر الإنتاج، كما ويعد سمة الاكتناز من سمات الاقتصاديات المتخلفة، ويقضي على فرصة التكوين الرأسمالي للمجتمع.

2.1.4 الزكاة وآليتها الفعالة في سد الفجوة الادخارية (محااربة الاكتناز):

هذه الدراسة لن تستهدف توصيف الجانب التمويلي المباشر لفريضة الزكاة، وهو يعد خارج نطاقها تماماً، ولكن تستهدف إيضاحها بكونها تفرض في أصل رأس المال، ومن أهم نتائج تحقق هذا الشرط هو وجوب فريضة الزكاة في رأس المال العاطل نفسه عقاباً له عن التوقف عن التشغيل، فإن تم تشغيله تفرض سعر الزكاة فيه على نتاج شغلة من أرباح، مما له بالغ الأثر في مواجهة شديدة وصارمة لمشكلة سقوط حصة المجتمع من السيولة في برائن الفجوة الادخارية وحرمانه من اشتراكه في أداء دوره داخل مقدرات المجتمع الاقتصادية العاملة.

- "إيجاب الزكاة بالقوة أو بالفعل، ينطوي على محااربة اكتناز رؤوس الأموال وتعطيلها عن أداء وظيفتها الأساسية، إذ أن رؤوس الأموال بصورة عامة هي مال نام حكماً وبالقوة كما وإيجاب الزكاة فيها ولو لم يكن لها نماء فعلياً يوجهها للاستثمار " (مشهور، 2005، صفحة 256)

- " الواجب في الزكاة جزء من الفضل، لا من رأس المال، لقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقرة من الآية 219)، أي الفضل " (شحاته، 1983، صفحة 26)، " ذلك أن إخراج الزكاة من المال تنميته فعلاً، يصبح عقاباً على الاكتناز، حيث يؤخذ مقدار الزكاة من رأس المال، فيؤدي إلى القضاء على معظمه في فترة لا تتجاوز أربعين سنة" (بابلي، 1982). لذا فالتنازل عن رؤوس الأموال المترصدة والعاطلة لصالح مجالات الاستثمار بمثابة الهدف الأساسي من فرض الزكاة، ويؤكد لنا ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، " اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة " صدق رسول الله. (للطبراني في الأوسط عن أنس، حديث صحيح، في السيوطي)

- الزكاة تتعدى لمعاينة عوامل الإنتاج " رأس المال العيني" المتروكة أو المعطلة دون استخدام في العملية الإنتاجية، حيث يتعدى العقاب ليعالج قضية الموارد المتربصة أو الراكدة دون تشغيل.

-توعد القرآن الكريم المكتنزين بشديد الوعيد (وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (سورة التوبة من الآية 34).

3.1.4 التقاء الفكر الاقتصادي الوضعي، بالفكر التشريعي الإلهي:

يلتقي الفكر الاقتصادي الوضعي بالفكر المالي الإسلامي في نقطة التقاء واضحة، وهي معاقبة رؤوس الأموال المعطلة، لكن باختلاف الآليات المستخدمة في ذلك، فيقرر الفكر الاقتصادي الوضعي فرض فائدة سلبية على النقد المعطل، ليدفع أصحابه في طريق ذو اتجاه واحد لا رجعة فيه، وهو ضخ الرصيد النقدي العاطل في شرايين وعروق الدورة الاقتصادية. أما الفكر المالي الإسلامي، فيسبق الفكر الاقتصادي الوضعي بقرابة 14 قرن من الزمان في معاقبة كامل الأصول الرأسمالية المتربصة بشقيها (النقدية والعينية) وذلك بضريبة سعرها ربع العشر تُفرض فيها مهدداً سكوناً دون استثمار ليدفع طاقات المجتمع وموارد الكامنة في طريق التشغيل والإنتاج.

2.4 دعم الاستثمار:

- بما أن الزكاة تعد نفقة مفروضة على رأس المال النامي، لذا فالقرار بالاستثمار هو الحتمي لأن الربح المتوقع من الاستثمار يضمن أصل رأس المال بعد الزكاة المفروضة، بمعنى أنهم يستثمرون في الاستثمار طالما المعدل الحدي للربح يتساوى مع سعر الزكاة 2.5%، وهو أقل سعر للزكاة على الأموال النامية فعلاً أو تقديراً. (قحف، 1979، الصفحات 112-113)

- يتعدى قرار أصحاب رؤوس الأموال حد التوقف عن الاستثمار عند تحقيق معدل ربح 2.5%، لكنهم يستثمرون في استثماراتهم حتى ولو كان المعدل الحدي المتوقع للربح أقل من نسبة الزكاة المقررة على الأموال القابلة للنماء، طالما أن المعدل الحدي المتوقع للربح أكبر من الصفر، ويرجع ذلك، إلى أن الاختيار المتاح أمام المستثمرين في تلك الحالة ينحصر بين استثمار أموالهم أو تعطيلها، وليس الاختيار بين استثمارات متعددة، وبالطبع فإن الاكتناز أو التعطيل يعد خيار غير مطروح لما فيه من مخاطر فناء لرأس المال، فإن أفضل خيار أمام أصحاب رؤوس الأموال هو الاستمرار في عملية الاستثمار والتشغيل، ورفض فكرة التوقف عن الاستثمار، حيث التوقف يعني خسارة تصل إلى معدل أقل من معدل الزكاة المفروضة. (قحف، 1979، صفحة 114)

- " أما في الأحوال غير الاعتيادية التي تتضمن حالة من الانكماش أو الركود الاقتصادي، فإن الطلب على الاستثمار يستمر حتى ولو انخفض معدل الربح الصافي المتوقع إلى الصفر، بل إن الطلب يستمر حتى ولو انخفض معدل الربحية إلى حد السالب، طالما أن هذا الحد يزيد على سعر الزكاة (-2.5%) المفروضة على الأموال القابلة للنماء وهو البديل للاستثمار". (متولي، 1983)، فضلاً على أن التوقف يفضي إلى فرض الزكاة على الأصول العينية ذاتها، ورأس المال نفسه، وليس الفضل منه كما سبق بيانه وتوضيحه من قبل، وقد جاء في كتاب الزكاة، " للدكتورة نعمت مشهور"، كلمة على لسان الدكتور مختار متولي، في هذا الخصوص نصها، " الأمر الذي لا يمكن حدوثه في الاقتصاديات غير الإسلامية، حيث يتوقف الطلب عند الحد الذي يتساوى فيه سعر الفائدة مع العائد المتوقع من الاستثمار، الكفاية الحدية لرأس المال، وهو لا ينخفض عن الصفر، ويعني ذلك توافر قدر أكبر من الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عنه في غيره من الاقتصاديات" (مشهور، 2005، صفحة 287). ويضيف الباحث " أنه قد وصل أصحاب القرار النقدي السيادي بالاقتصاد الوضعي متأخرين بحوالي ألف وأربعمائة عام لضرورة خفض سعر الفائدة لنسبة سالبة (تحت الصفر)، كآلية مستحدثه كما جاء تفصيله في هذه الدراسة.

تفوق آلية الزكاة كسياسة مالية تشريعية على آلية الفائدة السلبية في تحقيق حالة من الانتعاش الاقتصادي، وذلك من خلال ما يلي:

أ- آلية الزكاة تقوم بمعاينة كل أصول المجتمع العاطلة سواء أصول نقدية أو أصول عينية، وليس فقط الأصول النقدية.

ب- آلية الزكاة يصل سعرها إلى ربع العشر 2.5%، فهي واسعة النطاق والعموم، بعكس آلية الفائدة السلبية التي لم تتعدى نسبتها أكثر من 0.75%: 0.125%، وذلك بالبنك السويسري المركزي، وبعض البنوك التجارية التابعة.

ث- وجوب الزكاة في كل مال الفرد سواء تواجد هذا النقد تحت يد صاحبه أم مودعاً لدى غيره، وليس حصرها بالأرصدة التي يتم الإفصاح عنها لدى المؤسسات المالية كما هو متبع بآليات الاقتصادي الوضعي. مما يحقق توسعة قاعدة عقاب الأرصدة المترصدة مهما حل تواجدها أو تشعبت أساليب وحيل الاحتفاظ بها.

ختاماً يود الباحث عرض خاطرة له حول الآية الكريمة (39 من سورة الروم)، لم يتفتق لها ذهن الباحث إلا بعد الانتهاء من الدراسة تقريباً، "فقد ارتكز الباحث على أركان ثلاثة، حيث تبلورت رسالة الدراسة من خلالها، في تناغم وأتساق مع أركان الآية الكريمة 39 من سورة الروم، ويأمل الباحث ألا يكون قد شط بفكره خارج نطاق التأدب مع كتاب الله تعالى" يقول المولى عز وجل في كتابه العزيز "وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ ۗ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ" صدق الله العظيم (سورة الروم الآية 39).

أركان الآية الكريمة الثلاثة: يقابلها أركان الدراسة الثلاثة:

- الربا: يقابلها الفائدة الموجبة، على قروض الاستهلاك، وتجارة الديون.
- الزكاة: يقابلها الفائدة السالبة كأداة مستحدثة، ضريبة تحفز رأس المال الراكد.
- الْمُضْعِفُونَ: يقابلها مضاعف الإنفاق الاستثماري، وأثره إيجاباً في عنصر التكوين الرأسمالي، وتحقيق الانتعاش.

5. خاتمة:

قام الباحث باختبار فرضية الدراسة، مثبتاً صحتها من خلال بيانات وقرارات المؤسسات السيادية النقدية العالمية، التي نشرتها ونفذتها، والتي تخص انتهاجها لمعدلات الفائدة السالبة، مستهدفةً بما تمويل الاستثمار، وثمة تناغم هذه الآلية مع آلية الزكاة، من حيث الغاية.

1.5 نتائج الدراسة

في ضوء ما سبق، فقد توصل الباحث لعدة نتائج من أهمها

- كان البدء في الإعداد لهذه الدراسة منذ أواخر عام 2017م، وقد تتبع الباحث أسعار الفائدة بشكل عام، وأسعار الفائدة السلبية بشكل خاص، على مدار قرابة ثلاث سنوات، من خلال التقارير والبيانات المنشورة من طرف البنوك المركزية ومراكز المعلومات، وقد دعمت هذه المتابعة صحة النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة حيث تعد الفائدة السلبية تعتبر سياسة راسخة وليست سياسة مؤقتة تم فرضها لمدة زمنية وجيزة، وإنما هي أداة فاعلة وسياسة طويلة المدى، يتم إقرارها لغرض تمويل منتظم للانتعاش الاقتصادي المستدام.

- الانتعاش الاقتصادي المستدام يعد بمثابة هدف على مضمار سباق، يتفاوت قُربه وبعده بين الحاصل والمأمول، وقد أثبتت هذه الدراسة بأن ثمة تناغم حاصلاً لكلاً من الآليتين "آلية الفائدة السلبية، وآلية الزكاة في الإسلام"، وأن التناغم المشار إليه يتقارب في أدواته ويتطابق في وظائفه، من حيث، تدعيم ركائز الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وعلاج آفة الاكتناز "الفجوة الساكنة"، وضمان التشغيل الكامل للرصيد الادخاري والتراكم الرأسمالي.

- يأتي الفكر الاقتصادي الوضعي ملتقياً بالفكر التشريعي الإسلامي، في نقطة التقاء، وهي معاقبة رؤوس الأموال العاطلة، فالوضعي يفرض فائدة سلبية على رؤوس الأموال "النقدية" العاطلة كنوع من العقاب، بينما يأتي فكر الزكاة من بوتقة يكاد زيتها يضيء لو لم تمسه نار، ألا وهي بوتقة الشريعة الإسلامية، سابقة بألف وأربعمئة عام ويزيد، مغذيةً لنفس الهدف.

- توصلت الدراسة لتفوق آلية الزكاة كأداة للسياسة المالية التشريعية، على آلية الفائدة السلبية، كأداة للسياسة النقدية الوضعية، بعدة نقاط، منها أن آلية الزكاة تعاقب كل أرضة النقد العاطلة، وليس فقط الأرضة التي يفصح عنها بالقطاع المصرفي.

كما أن مفهوم معدل الفائدة الثابت "سعر الفائدة الحقيقي"، يعني أن سعر الفائدة المسمى بالثابت ليس ثابت فعلياً، لكنه متغير نسبياً، ويرجع ذلك لأثر معدل التضخم المتغير عليه.

- أشارت هذه الدراسة للزوم عدم الخلط بين أمرين، الأول هو مفهوم الفائدة ذاته، والثاني هو ممارسات المؤسسات المالية المستخدمة لأداة الفائدة، فالفائدة هي إحدى أدوات السياسة النقدية، وتستخدم في قياس وتسعير قيمة النقد عند تداخل عامل الزمن، وقد تقوم بعض البنوك المقرضة بإثقال كاهل المتعثرين في سداد أصل القرض، بمضاعفته لتأخر السداد، فهذا هو عين الربا.

2.5 توصيات الدراسة:

يرى الباحث " أنه لو وجد أصحاب القرار السيادي بالبنوك المركزية، والاقتصاديون القائمون على التنظير، آلية قادرة على إخضاع كل أرضة المجتمع العاطلة سواء النقدية أو العينية لعقاب، بغرض دفعها للتشغيل والاستثمار، لفعلوا ذلك دون تردد. وهذه الدراسة قد تكون بمثابة ومضة تنويرية لشركائنا في كل أرجاء المعمورة، ودعوة متفائلة للنظر عن كسب في الآليات المالية المنبثقة من الشريعة الإسلامية، بغية عموم الرفاهية الاقتصادية للبشرية ".

6. قائمة المراجع:

- أبو بكر متولي، شوقي إسماعيل شحاته. (1983). اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي. جمهورية مصر العربية: مكتبة وهبة.
- أحمد سلامة. (بلا تاريخ). مبادئ الاقتصاد الكلي. المملكة العربية السعودية- الرياض: جامعة الملك خالد.
- جريدة العين. (10, 11, 2020). القطاع الاقتصادي. تم الاسترداد من جريدة العين الإلكترونية: ، تاريخ الدخول 2020-11-10م. <https://al-ain.com/article/european-central-bank-keeps-interest-rate> ..<https://ar.tradingeconomics.com/euro-area/interest-rate>
- حسن جابر. (2016). مدخل مقاصدي للتنمية، مقاصد الشريعة وقضايا العصر، مجموعة أبحاث. جمهورية مصر العربية: الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب تمثيل القاهرة.
- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان. (1979). الدخل القومي. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.
- مجلة الاقتصادية. (2016). أسعار الفائدة السلبية. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 16-17. تم الاسترداد من أسعار الفائدة السلبية، مجلة الاقتصادية، تصدر عن جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الإصدار السنوي، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 8، الخميس 22 جماد الآخرة 1437 هجري، الموافق 31 مارس 2016 ميلادي، ص 16-17.
- محمد سلطان أبو علي، هناء خير الدين. (1982). أصول علم الاقتصاد، النظرية والتطبيق. مصر، القاهرة: ، المطبعة الفنية الحديثة.
- محمد منذر قحف. (1979). الاقتصاد الإسلامي. الكويت: دار القلم .
- محمود محمد بابلي. (1982). المال في الإسلام، بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرس.
- مختار محمد متولي. (1983). التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية. المملكة العربية السعودية: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية.
- موقع ويكيبيديا. (22, 11, 2020). سعر الفائدة ، المفهوم. تم الاسترداد من ويكيبيديا: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- نعمت عبد اللطيف مشهور. (2005). الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي. جمهورية مصر العربية: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.